

## الفصل الثاني الحدود والعلاقات الدولية

لاتزال الحدود مبهمة بين عدد من الدول، ليس في أوروبا وعالمنا العربي، وإنما في أمريكا الوسطى والجنوبية وآسيا وإفريقيا بالأخص: حيث تتمدد المساحات الشاسعة، ولاسيما إذا كانت أراضيها نائية وتعيش فيها أقوام مختلفة، وهي حالات تبدو في واقع الحال استثنائية ونادرة، وفي طور من الزوال المتزايد، في العلاقات الدولية بفعل تطور درجة الوعي القومي لدى الأمم الناشئة.

وبفعل المواقف والاتجاهات المتباينة لعدد من الدول، نشأت، تيريرات لأطماعها، نظريات هي سياسية في أهدافها، ولائمت الى منطق القانون (droit) بصلة، ومن بين خصائص هذه النظريات:

-نظرية الحدود الطبيعية (théorie des frontières naturelles).

-نظرية الحدود الإستراتيجية (théorie des stratégiques).

-نظرية الحدود القومية (théorie des frontières nationales).

<sup>1</sup> الدكتور أمّون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج 2، دار العلم للملايين، بيروت سنة 1971.

## المبحث الأول

### نظرية الحدود الطبيعية (théorie des frontières naturelles)

كان أنصار هذه النظرية هم الدول الكبرى، وخاصة فرنسا وإسبانيا وروسيا والولايات المتحدة.

فسياسة فرنسا منذ القرن السابع عشر، تقوم على المنهجية التي خطها الكاردينال دي ريشليه (De richelieu)، وهي تحقيق حلم فرنسا القديم بجعل بحر الراين، حدا طبيعيا بينها وبين الدول الألمانية شرقا، وهو الهدف الذي تبناه الملك لويس الرابع عشر في القرن السابع عشر، ونابليون في مطلع القرن التاسع عشر في حروبهما المتواصلة مع سائر أمم أوروبا.

فإسبانيا حاولت، طيلة التاريخ الحديث، أن تجعل من جبال السيرانس (أو البرينيه)، حاجزها الطبيعي تجاه فرنسا، وذلك بضم المقاطعات الشمالية، ككاتالونيا، والنافارا، المختلفة في بعض النواحي، ولاسيما في اللغة والتقاليد، عن الأمة الإسبانية، وهي سياسة جهدت بأن تتبعها قدما إزاء البرتغال بدون جدوى.

أما روسيا، فقد اعتبرت بأن حدودها الطبيعية لا تتوقف إلا في بحر اليابان، مما دفعها، طيلة القرن الماضي، الى التقدم بحافل قواها وفلاحيها وموظفيها، في مجاهل سيبيريا<sup>1</sup> اللامتناهية، معرجة على أقطار إسلامية احتلتها، في آسيا الوسطى والقوقاز.

وتاريخ الولايات المتحدة الحديث، يلاحظ عليه السياسة العنيدة التي اتبعتها حكومتها الفدرالية في ابتلاعها منطقة (اللويزيانا) العظيمة من نابليون في سنة 1803، وحروبها مع إسبانيا للاستيلاء على مستعمراتها الواسعة في التكساس وفلوريدا جنوبا، وكاليفورنيا شرقا، وكان من نتيجة هذا الصراع القاسي مع القبائل

<sup>1</sup> أنعمون رباط، القانون الدستوري العام، مرجع سبق ذكره، ص 69، ج 2.

الهندية الأصلية، القضاء على أقوامها المتخلفة والمتنازدة، واستعمار أراضيها البكر، التي منها كانت الانطلاقة الاقتصادية، التي تولدت عنها طاقة أمريكا الهائلة.

والفكرة الناجمة عن هذه السياسة، وهي غريزية بكل شعب، هي التي تدفعه إلى الفتح والاستعمار، قد بقيت مفتقرة إلى نظرية تبررها، على الرغم من جهود الفرنسيين في استخراجها، وخاصة في قول جان جاك روسو (j.j.rousseau) إلى الاعتبار بأن النظام السياسي القائم في هذا القطاع من العالم إنما هو في "مشروعه عن السلام" (بأنه يبدو أن موقع الجبال في أوروبا، وموقع البحار والأنهار المحيطة بالأمم القاطنة حولها، قد تسبب عنه أمر تعدد أفراد هذه الأمم وأحجامها، مما يدعو إلى الاعتبار بأن النظام السياسي القائم في هذا القطاع من بعض وجوهه)). وقد تبنت الثورة الفرنسية نظرية (جان جاك روسو) في إلحاق بعض المقاطعات من أوروبا الغربية، كالسفاوي (savoie) ونيس (nice)، إلى الجمهورية الفرنسية. كما كانت لعبت نظرية الحدود الطبيعية دور المبرر للبنانيين النصارى، في سنة 1919، إلى المطالبة بإنشاء "لبنان الكبير"، باعتبار أن لجبل لبنان القدم حدودا رسمتها له الطبيعة، والتي تمتد إلى سهول البقاع شرقا وإلى الساحل ومدنه، بما فيه بيروت.

وإجمالاً، فإن القول بوجود حدود طبيعية، لا يبدو متماشياً مع منطق الطبيعة، إذ أن الجغرافيا لا تفرض ولا تستطيع أن تفرض حدوداً بين البشر، الذين لم يتوقفوا، في أزمتهم العائدة إلى ما وراء التاريخ، أمام الحواجز الطبيعية، في تنقلاتهم وهجراتهم المستمرة. إن العقبات الناجمة عن الجبال والبحار والأنهار، لم تستطع في الماضي، وما بالك في الوقت الحاضر، أن تفرق بين البشر، وهي قائمة حتى في إقليم الدولة.

نظرية الحدود الإستراتيجية (frontières des stratégies)

تسترت وراء نظرية الحدود الطبيعية، آراء وادعاءات سياسية، ما لبثت أن كشفت وجهها الحقيقي باتخاذ شكل نظرية الحدود الإستراتيجية، وتقوم على أساس حماية الدولة من العدوان الخارجي، بإقامة أوسع المناطق من حولها، وهي هيمنة النفوذ، وإذا اقتضى الأمر، بالقوة (La violence)، وقد اتبع هذه السياسة نابليون بونابرت، الذي جعلها منهاجا مرسوما، في إنشائه الدول في أوروبا.

وفي الإمبراطورية الألمانية الثانية ظهر أيضا هذا الاتجاه، بسياستها الرامية الى تحقيق "الوثبة نحو الشرق"، وهي السياسة التي انتهجها وطبقها النازيون،<sup>1</sup> في فترة تسلطهم على الربوع الأوروبية، قبل انهيارها.<sup>2</sup> أيضا، انتهج هذه السياسة الاتحاد السوفيتي (السابق)، أثناء احتلاله لدول أوروبا الوسطى والبلقان، عقب الحرب الأخيرة، فكانت الدافع، المعنوي والسياسي

<sup>1</sup> الدكتور آدمون رباط، القانون الدستوري العام، مرجع سابق، ص 72

<sup>2</sup> سياسة الحدود الاستراتيجية قد اتخذت في عهد هتلر، شكل الطرية القائلة بأن ألمانيا الكبرى، "محالا جيوبا"، يقتضي انشاؤه، وقد أشار إليها في كتابه "كفاحي"، في الفصل الرابع عشر، وحاول تحقيقها في المحالفة، التي عقدتها مع موسوليني، في برلين، بتاريخ 22 مايو سنة 1939، والشهرة بـ"ميثاق الفولاذ"، حيث اتفق الزعيمان على تحقيق أطماعهما بتأمين "المجال الحيوي" لبلادهما.

وقد عثر بعد الحرب الأخيرة على كتاب من تأليف هتلر، بعنوان "توسع الرايخ الثالث"، نشر باللغات الغربية، في

سنة 1964، وفي هذا الكتاب يعيد هتلر عرض نظرياته حول المجال الحيوي.

وماتقتضي ملاحظته هو أن هذه الفكرة لم تكن من ابتكار هتلر، بل تعود الى نظريات كاتب جغرافي ألماني، كان لأرائه

أشد الأثر على العقائد النازية، وهو (هاوسهوفر k haushofer)، في كتابه عن "الحدود"، الصادر في سنة 1927، وفيه حاول

الاثبات بأن الحدود لا تؤلف خطا سياسيا فاصلا بين الدول وحسب، بل أيضا "محالات حدثت فيه فجائع ومعارك"، فانبثقت منها، عبر

التاريخ، روح الأمة، وإذا ما أهملت الأمة صيانة هذه المحالات، فلا بد عندئذ من أن يدب إليها الوهن وان تتناولها بالنهاية

الانقراض. (آدمون رباط، القانون الدستوري العام).

وقد عثر بعد الحرب الأخيرة على كتاب من تأليف هتلر، بعنوان "توسع الرايخ الثالث"، نشر باللغات الغربية، في

سنة 1964، وفي هذا الكتاب يعيد هتلر عرض نظرياته حول المجال الحيوي.

وماتقتضي ملاحظته هو أن هذه الفكرة لم تكن من ابتكار هتلر، بل تعود الى نظريات كاتب جغرافي ألماني، كان لأرائه أشد الأثر على

العقائد النازية، وهو (هاوسهوفر k haushofer)، في كتابه عن "الحدود"، الصادر في سنة 1927، وفيه حاول الاثبات بأن الحدود

لا تؤلف خطا سياسيا فاصلا بين الدول وحسب، بل أيضا "محالات حدثت فيه فجائع ومعارك"، فانبثقت منها، عبر التاريخ، روح الأمة،

وإذا ما أهملت الأمة صيانة هذه المحالات، فلا بد عندئذ من أن يدب إليها الوهن وان تتناولها بالنهاية الانقراض. (آدمون رباط، القانون

الدستوري العام).

على الأقل، الى ظهور الديمقراطيات الشعبية، عن طريق الأحزاب الشيوعية المحلية، وهي سياسة ورثها الاتحاد السوفيتي(السابق) عن الإمبراطورية القيصرية، التي كان هدفها، الاقتراب من أواسط أوروبا ومضايق الدردنيل، باتجاه البحار الدافئة.<sup>1</sup> وما التبشير بعولمة العالم وأمرته، وتوزيع القواعد في كل مكان من الدنيا، وإغراق الأموال على الشعوب الموالية، سوى صورة حية لتوسيع حدودها الإستراتيجية في العالم.

---

<sup>1</sup> أفهمون رباط ، القانون الدستوري العام، مرجع سابق(وما"المسألة الشرقية" في خلال القرن التاسع عشر، سوى سلسلة انعكاسات لسياسة روسيا القيصرية نحو "الرجل المريض"، أي الدولة العثمانية، التي كادت ان تقسم تركته الواسعة، لولا حرص بريطانيا وفرنسا على حماية كيائها، لابعاد شيخ"الدب الروسي" عن البحر المتوسط وبحر شرق آسيا.

نظرية الحدود القومية (théorie des frontières nationales)

منطق هذه النظرية يقوم على أساس أن تكون حدود كل دولة خاضعة لحدود شعبها القومية، أي أن تضم في إقليمها كل جماعة تدين بقوميتها، باعتبار أنها مشتركة مع شعب هذه الدولة، عمشينة واحدة وبحياة جامعة.

وهذه النظرية منحدره، عن نظرية السيادة القومية لكونها تقر للأمة القومية، و بالتالي للجزء من هذه الأمة، الذي لا يكون متصلا بها، بحق تقرير مصيره، للانضمام إلى أمته الأصلية .

وهذه النظرية اتبعتها الدول الغربية الخليفة، في أعقاب الحرب الأولى، وذلك باستفتاء السكان في المناطق المتنازع عليها من أوروبا ، كما يستدل عليه من الأحكام الخاصة بمبدأ هذا الاستفتاء الذي أوضحته و نظمته معاهدة فرساي .

و يعاب على هذه الطريقة في رسم الحدود بين الدول، محاذيرها الخطرة، كما تدل عليه أمثلة معاصرة لا يزال فيها الاحتقان قائما ، كاليونان والاتراك في قبرص، إلا إذا استبدلت صيغة تعيين الحدود، وفقا للرغبات القومية، بطريقة أخرى، فيها من المساواة ما لا يتسع المجال لذكره، وهي تبادل السكان التي اتبعت على إثر معاهدة لوزان بين تركيا واليونان، و أثناء التعديلات التي أصابت حدود ألمانيا الشرقية (سابقا) لمصلحة الاتحاد السوفيتي (سابقا) بعد هزيمة هتلر.

## المبحث الرابع

### الحدود السياسية والحدود الإجتماعية

يتفق الجميع بالكاد، أن الحدود السياسية للدولة ، لا تتفق في أغلب الأحيان، وحدودها الإجتماعية<sup>1</sup>، بالنسبة إلى الدولة المتنامية ، فإذا كانت غاية الحدود السياسية أن تعين، بصورة دقيقة، الأرض التي ينطبق عليها سلطاتها، فإن من الصعوبة بمكان تعيين الحد، الذي ينتهي إليه شكل الحياة الإجتماعية الخاصة بهذه الدولة، لأنه ببساطة أن المنطقة التي تمر فيها الحدود إنما تؤلف محيط تبادل مستمر، للأفكار والعادات و التقاليد و المنتجات ، حيث التجاوب على أشده بين الأهالي ، خاصة في المناطق الحدودية أي بين التبادل من كل جانب، سلعا وخدمات وعلاقات اجتماعية، بل أكثر من ذلك إلى التزاوج وسائر الروابط الإجتماعية، رغم الحدود السياسية الفاصلة بين دولهم .

إذن، حياة الدولة الإجتماعية لا تقف على حدودها السياسية، بالشكل الذي يقف أمامها سلطاتها القانوني، وهي الحالة المتداخلة ، التي تعبر عنها خير تعبير فكرة التخوم ، بمعناه الأصلي بالعربية ، أي بمعنى أن الافتراق لا يتم بالحد و إنما بمنطقة ممتدة، تتداخل فيها صلات الممالك و الديار، تداخلا سلميا أو حريبا ، حسب الظروف و المجهود .

<sup>1</sup> أد مون رباط ، القانون الدستوري العام، مرجع سبق ذكره، ص75.